

Distr.: General
1 April 2020
Arabic
Original: English

رســـــالة مؤرخة 31 آذار/مارس 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشـــرفني أن أرفق طيه نســـخة من الإحاطة المؤرخة 30 آذار/مارس 2020 التي قدمها المنســـق الخاص لعملية السـلام في الشـرق الأوسـط والممثل الشـخصـي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسـطينية والسـلطة الفلسـطينية، السـيد نيكولاي ملادينوف، ومن البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسـي وإسـتونيا وألمانيا وإندونيسـيا وتونس والجمهورية الدومينيكية وجنوب أفريقيا وسـانت فنسـنت وجزر غرينادين والصـين وفرنســـا وفييت نـام والولايـات المتحـدة الأمريكيـة، في إطـار الجلســـة المعقودة عن طريق الفيـديو في 30 آذار/مارس 2020 (انظر المرفقين).

ووفقا للإجراء المبين في رســـالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة 27 آذار/مارس 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضــــاء مجلس الأمن (S/2020/253)، الذي تم الاتفاق عليه في ضـوء الظروف الاسـتثنائية الناجمة عن وباء COVID-19، سـتصـدر هذه الإحاطة والبيانات بوصـفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) **دجانغ** جون
رئيس مجلس الأمن



060420 060420 20-04998 (A)



المرفق الأول

إحاطة مؤرخة 30 آذار/مارس مقدمة من المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، نيكولاي ملادينوف

بالنيابة عن الأمين العام، سأكرس هذه الإحاطة لعرض التقرير الثالث عشر عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2334 (2016)، الذي يغطي الفترة من 18 كانون الأول/ديسمبر 2019 إلى 20 آذار/مارس من هذا العام.

واسمحوا لي أن أبدأ، مع ذلك، بالإشادة بالتدابير الواسعة النطاق التي اتخذها كل من إسرائيل والسلطة الفلسطينية لمحاولة احتواء تفشي فيروس COVID-19. فإجراءات التنسيق التي وضعها الطرفان والتزامهما المشترك بالتصدي للخطر الذي يتهدد السكان تعتبر إجراءات مثالية. وقد حظيت جهودهما بدعم الأمم المتحدة. ففريق الأمم المتحدة القطري، بقيادة نائب المنسق الخاص ومنظمة الصحة العالمية، يعمل بشكل وثيق مع جميع الشركاء والسلطات لضمان تنسيق المساعدة المقدمة للشبكات الصحية المعنية بالتصدي لانتشار الفيروس في الضفة الغربية ودعم إجراءات التأهب في غزة.

وإنني لأعرب عن امتناني لكل من تعهدوا بتقديم المساعدة لجهودنا أيضا.

وبالرجوع إلى موضوع التقرير، أود أكرر التأكيد على أن التطورات التي طرأت في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير لا يمكن فصلها عن السياق الأوسع ألا وهو استمرار احتلال إسرائيل العسكري للأرض الفلسطينية ونشاطها الاستيطاني غير القانوني وتهديدها بضم الأراضي؛ واستمرار سيطرة حماس على قطاع غزة ونشاطها القتالي؛ وإجراءات الإغلاق التي تفرضها إسرائيل على غزة؛ والأعمال الانفرادية التي تقوض جهود السلام؛ والتحديات الخطيرة التي تواجهها السلطة الفلسطينية من حيث الاستمرارية المالية؛ واستمرار خطر التصعيد العسكري. فهذه التطورات مجتمعة كلها عوامل تقوض آفاق التوصل إلى حل مجْدٍ قائم على وجود دولتين.

وسأركز في إحاطة هذا اليوم على التطورات الحاصلة في الميدان وفقاً لأحكام القرار، بما يشمل الإشارة إلى الجهود الإقليمية والدولية للنهوض بعملية السلام.

على الرغم من أن قرار مجلس الأمن 2334 (2016) يطالب إسرائيل ”بأن توقف فورا وعلى نحو كامل جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وأن تحترم جميع التزاماتها القانونية في هذا الصدد احتراما كاملا“، لم تشهد الفترة المشمولة بالتقرير اتخاذ أي خطوات في هذا الصدد.

فقد قامت السلطات الإسرائيلية بتقديم خطط أو وافقت على خطط لتشييد نحو 800 3 وحدة سكنية في مستوطنات الضفة الغربية، من بينها حوالي 100 وحدة سكنية في القدس الشرقية. وأُعلن عن مناقصات على ما يبلغ مجموعه نحو 200 3 وحدة سكنية، من بينها 077 1 وحدة سكنية في جفعات حماتوس، وهي منطقة تقع استراتيجيا بين حي بيت صفافا وبيت لحم الفلسطيني في القدس الشرقية. ومن المقرر أن نحو

ثلاثين في المائة من الوحدات التي قُدّمت خطط لبنائها أو جرى الموافقة عليها أو فُتح باب المناقصـــة عليها ستُشيَّد في مواقع نائية ضاربة في أعماق الضفة الغربية المحتلة.

وفي 25 شباط/فبراير، أعلنت الحكومة الإسرائيلية أنها ستقدم خطتين لتشييد ما مجموعه 500 3 وحدة في المنطقة E1 في الضفة الغربية. وإذا ما شُيدت هذه الوحدات، فإنها ستوسع مستوطنة معاليه أدوميم باتجاه القدس فتقطع بذلك الصلة بين شمال الضفة الغربية وجنوبها، مما يزيد من تقويض إمكانية إقامة دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء والوحدة الجغرافية.

وفي 9 آذار/مارس، قدم وزير الدفاع الإسرائيلي خطة لتشييد ما يسمى "طريق السيادة" بين جنوب الضــفة الغربية وشــمالها، يمر حول مســتوطنة معاليه أدوميم والمناطق المحيطة بها، وذكر أن تشــييد ذلك الطريق سـيمكن من بناء مسـتوطنات في المنطقة E1. وقد ظل التوسـع الاسـتيطاني في المنطقة E1 مثار جدل منذ فترة طويلة بسبب أهمية تلك المنطقة بالنسبة للوحدة الجغرافية للدولة الفلسطينية في المستقبل.

وفي 15 كانون الثاني/يناير، وعقب صـــــدور حكم من محكمة العدل العليا الإســـرائيلية، هدمت السلطات الإسرائيلية منزلين في موقع كومي أوري، في المنطقة باء من الضفة الغربية. وأفيد أيضا بهدم مبان في أثناء الفترة المشـمولة بالتقرير في موقعي معاليه شـلومو ومعاليه بينهاس. وفي جميع هذه الحالات، أُبلغ عن وقوع اشتباكات بين المستوطنين وقوات الأمن.

لقد واصلت السلطات الإسرائيلية علميات هدم المباني المملوكة للفلسطينيين ومصادرتها في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

وقامت السـلطات الإسـرائيلية، متذرعة بعدم وجود رخص بناء صـادرة عن إسـرائيل، وهي رخص يصـعب جدا على الفلسـطينيين الحصـول عليها، بهدم أو مصـادرة 96 مبنى مملوكا للفلسـطينيين، من بينها 50 مبنى في القدس الشـــرقية، إضـــافة إلى 29 مبنى هدمها أصـــحابها أنفســـهم، مما أدى إلى تشـــريد 227 شخصاً، من بينهم 53 امرأة و 122 طفلاً.

وفي أثناء فترة التقرير، أمرت محكمة الصـلح في القدس بطرد عدة أسـر فلسـطينية من منازلها في حي سـلوان في القدس الشـرقية، عقب دعاوى قضـائية رفعتها منظمة إسـرائيلية لها صـلة بالمسـتوطنين، واستشـهدت بكون ملكية العقارات تعود إلى ما قبل عام 1948. وتعتزم الأسر استئناف الأحكام الصادرة في تلك القضـــايا. غير أنها إذا ما جرى تأييدها، فإنها يمكن أن تعرض مئات الفلســطينيين الذين يعيشــون في المنطقة لخطر الإخلاء القسري.

ويدعو قرار مجلس الأمن 2334 (2016) إلى "اتخاذ خطوات فورية لمنع جميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب، وكذلك جميع أعمال الاســـتفزاز والتدمير". ومن دواعي الأســـف أن أعمال العنف استمرت بشكل متقطع في أثناء فترة التقرير.

ففي الفترة ما بين 18 كانون الأول/ديسمبر و 20 آذار/مارس في الضـفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشـرقية، قُتل 9 فلسـطينيين، من بينهم طفلان، وجُرح نحو 30، في حين أصـيب في حوادث مختلفة نحو 30 إسرائيليا، من بينهم 4 أطفال و 19 من أفراد الأمن.

وفي اشـــتباكات وقعت بمدينة الخليل في 5 شـــباط/فبراير، قتلت قوات الأمن الإســـرائيلية رميا بالرصاص فتى فلسطينيا يبلغ 17 عاماً، زُعم أنه كان يقذف زجاجات حارقة.

وفي 6 شـباط/فبراير، قُتل رجل فلسـطيني رميا بالرصـاص أثناء اشـتباكات في جنين، بينما قُتل شرطي من السلطة الفلسطينية في حادث منفصل بعد إصابته برصاصة حية أطلقتها قوات الأمن الإسرائيلية بينما كان داخل مركز للشرطة. وقد فتحت قوات الأمن الإسرائيلية تحقيقا في الحادث الثاني.

وفي اليوم نفسـه، أطلق فلسـطيني النار على جندي بالقرب من مدخل المدينة القديمة في القدس فأصـابه بجروح. وقُتل الفلسـطيني على يد قوات الأمن الإسـرائيلية. وأصـيب 12 جنديا إسـرائيليا في عملية دهس بسيارة في القدس نفذها فلسطيني ألقي القبض عليه في وقت لاحق.

وفي 6 كانون الثاني/يناير، أُفيد بإصابة فتاة إسرائيلية ورجل بجروح، وتعرض ما لا يقل عن ثماني مركبات يملكها إسـرائيليون لأضـرار، عقب قيام فلسـطينيين بقذف الحجارة، وإلقاء زجاجة حارقة في حالة واحدة، على طرق الضفة الغربية.

وفي 18 كانون الثاني/يناير، أصـيب إسـرائيلي بجروح في عملية طعن نفذها شـاب فلسـطيني في الخليل. وألقي القبض على الجاني.

وفي 7 شباط/فبراير، توفي فلسطيني آخر متأثرا بجراحه بعد أن أصيب بالرصاص خلال اشتباكات وقعت في قرية قفين في شمال الضفة الغربية.

وفي أثناء اشتباكات وقعت بين الشرطة والسكان المحليين في 18 شباط/فبراير، أطلقت قوات الأمن الفلسطينية في بلدة قباطية بمدينة جنين، النار على صبي فلسطيني يبلغ من العمر 15 عاما فأردته قتيلا.

وفي 22 شـباط/فبراير، أطلقت القوات الإسرائيلية النار على رجل فلسطيني بالقرب من بوابة ليونز عند مدخل مدينة القدس القديمة فقتلته، وقيل إنه حاول طعنهم. وفي 11 آذار/مارس، وخلال اشـتباكات مع سـكان محليين حاولوا منع الإسـرائيليين من دخول موقع تاريخي، أطلقت قوات الأمن الإسـرائيلية النار على صبي فلسطيني يبلغ من العمر 15 عاماً في جبل العرمة في بيتا بنابلس فأردته قتيلا.

وفي آذار/مارس، وقع عدد من الغارات نفذها مسـتوطنون في بلدات فلسـطينية ولا سـيما في محافظتي رام الله ونابلس.

وعلى الرغم من أن الأعمال العدائية قد تجددت بقطاع غزة في عدد من الأيام أواخَر شباط/فبراير، لا تزال التفاهمات التي تم التوصل إليها بفضل وساطة مصر والأمم المتحدة قائمة بدرجة كبيرة، ويسود حاليا هدوء هش.

وفي 26 كانون الأول/ديسـمبر، أعلن منظمو الاحتجاجات على طول السـياج المحيط بغزة أنهم سيعلقون الاحتجاجات حتى 30 آذار/مارس، مما أفضى إلى فترة من الهدوء النسبي على طول السياج، رغم ما وقع في بعض الأحيان من حوادث العنف.

وفي 21 كانون الثاني/يناير، عبر ثلاثة فلسـطينيين، من بينهم فتى عمره 17 عاما، السـياج إلى داخل إسرائيل من غزة وأطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار عليهم بعد أن ألقوا أجهزة متفجرة باتجاهها.

وفي 31 كانون الثاني/يناير، أُعلن عن وفاة صـبي فلسطيني عمره 14 عاماً متأثراً بجروح أصـيب بها من جراء انفجار قنبلة من الغاز المسـيل للدموع أثناء مظاهرات جرت في 11 تشـرين الأول/أكتوبر 2019.

واستمر إطلاق الصواريخ من غزة باتجاه إسرائيل وإطلاق بالونات تحمل أجهزة متفجرة، واستمرت مع ذلك أيضا الضربات الانتقامية الإسرائيلية. وفي 23 شباط/فبراير، حاول مقاتلان فلسطينيان من الجهاد الإسلامي الفلسطينية وضع جهاز متفجر على طول السياج. وقد قتل أحدهما على يد جيش الدفاع الإسرائيلي الذي انتشل جثته بواسطة جرافة داخل غزة في حادث أثار موجة من الاستنكار وتسبب في تصعيد خطير.

وفي اليومين التاليين، أطلقت حركة الجهاد الإسلامي أكثر من 100 صاروخ وقذيفة هاون باتجاه إسرائيل، بما في ذلك قذيفة سقطت في أحد الملاعب. وردت إسرائيل بإطلاق النار على أهداف الحركة في قطاع غزة. وإجمالاً، جرح 18 فلسطينياً و 16 إسرائيلياً في الاشتباكات قبل أن تنجح الجهود التي قادتها الأمم المتحدة ومصر في استعادة الهدوء في 24 شباط/فبراير.

وبالرغم من دعوة مجلس الأمن في قراره 2334 (2016) الطرفين إلى أن يمتنعا عن أعمال الاستفزاز والتحريض والخطابات الملهبة للمشاعر، فقد استمرت تلك الأعمال.

واستمر القادة الفلسطينيون في الإدلاء ببيانات تحريضية واستفزازية. ومجدت منظمة فتح في صفحاتها الرسمية على وسائل التواصل الاجتماعي مرتكبي الهجمات الإرهابية السابقة ضد الإسرائيليين، وعرضت محتوى يشجع الأطفال على ارتكاب أعمال العنف ضد اليهود. وألقى مسؤولون في السلطة الفلسطينية أيضا خطبا تشيد بمرتكبي الهجمات، وتنكر وجود إسرائيل، وتنكر الصلة التاريخية لليهود بالقدس. وشجع مسؤولو حماس ارتكاب هجمات ضد الإسرائيليين في الضفة الغربية وإطلاق الأجهزة المتفجرة باستخدام البالونات من غزة.

وواصل المسؤولون الإسرائيليون الإدلاء ببيانات خطيرة وتمييزية. وقد دعا كبار المسؤولين مرارا إلى ضم المستوطنات الإسرائيلية وأجزاء أخرى من الضفة الغربية المحتلة. ودعا وزير إسرائيلي إلى إسقاط السلطة الفلسطينية إذا لم تسحب مطالباتها ضد إسرائيل في المحكمة الجنائية الدولية. وأدلى بعض السياسيين الإسرائيليين أيضا بسلسلة من التصريحات التمييزية ضد العرب الإسرائيليين.

وكرر القرار 2334 (2016) تأكيد دعوات المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط من أجل "اتخاذ خطوات إيجابية على الفور لعكس مسار الاتجاهات السلبية القائمة على أرض الواقع، التي تهدد إمكانية تطبيق حل الدولتين".

وعلى مدى الأشهر الماضية، ألغت إسرائيل القيود ومتطلبات الرصد المفروضة على عدد من المواد الواردة إلى غزة، بما في ذلك بعض المواد التي كانت تدخل سابقا عن طريق آلية إعادة إعمار غزة. وتشمل تلك المواد المعدات اللازمة لتشييد البنية التحتية الحيوية للمياه والصرف الصحي، فضلا عن إطارات المركبات، وأنواع معينة من الأسمنت.

وفي شهر كانون الثاني/يناير 2020، بلغ عدد الأشخاص الذين خرجوا من غزة عبر معبر إيريز حوالي 000 27 شخص، منهم 78 في المائة من رجال الأعمال والتجار. وهذا هو أكبر عدد من حالات الخروج سجل منذ عام 2007. وفي تطور ذي صلة بذلك، رفعت إسرائيل في منتصف شباط/فبراير عدد رخص الأعمال التجارية للدخول من غزة إلى إسرائيل إلى 000 7 رخصة، وهو أكبر عدد سجل منذ عام 2007.

واستمر أيضا إحراز التقدم في إصلاح الأضرار المتكبدة خلال تصعيد عام 2014. فحتى الآن، أعيد بناء 000 9 من أصل 000 11 منزل دُمِّر تماما، ويجري العمل على تشييد 800 منزل آخر. ولا تزال هناك فجوة في التمويل تبلغ نحو 35 مليون دولار تلزم لاستكمال إعادة بناء 000 1 منزل مدمر و 75 مليون دولار لإصلاح ما يربو قليلاً على 000 56 منزل متضرر جزئياً. وما زال هنالك 1000 أسرة مشردة.

وبالرغم من استمرار إحراز التقدم في تنفيذ الأنشطة الحاسمة لدعم الاقتصاد، وفي قطاعات المياه والطاقة والصحة في غزة، لا تزال الأوضاع الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية متردية. فالنظام الصحي في غزة ما زال على حافة الانهيار، حيث يواجه ضغوطا وأعباء كبيرة تتعلق بنقص مزمن في الأدوية واللوازم. وفي كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2020، بلغت النسبة المئوية لطلبات رخص الخروج لأسباب طبية التي أخرتها السلطات الإسرائيلية أو رفضتها 30 في المائة و 31 في المائة، على التوالي. وحتى شباط/فبراير 2020، كانت كميات المخزون المتعلقة بما نِسبتُه 39 في المائة من الأدوية الأساسية قد استنفدت بالكلية.

إن عجز نظام الرعاية الصحية في غزة يبعث على القلق بشكل خاص في سياق انتشار فيروس COVID-19 في المنطقة. فغزة هي واحدة من أشد مناطق العالم كثافة بالسكان - وهذا يقترن بنظام الرعاية الصحية الضعيف فيها بالفعل مما يجعلها معرضة بشكل كبير لخطر تفشي وباء COVID-19. وفي أوائل آذار/مارس، قامت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في سياق التطبيق التدريجي للتدابير الرامية إلى وقف انتشار فيروس COVID-19 بإغلاق المدارس في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة إلى أجل غير مسمى، على الرغم من استمرار العمليات الطبية الأساسية وغيرها من العمليات.

وقد أبلغتنا الأونروا اليوم بأنها ستقدم في غزة أيضا الخدمات الصحية الأولية للفلسطينيين الذين لا يتمتعون بمركز اللاجئ من أجل المساعدة في الجهود الرامية إلى منع تفشي الوباء في غزة.

وتعمل الأمم المتحدة من أجل زيادة دعمها للنظام الصحي في غزة، بما في ذلك في سياق التدابير الرامية إلى مكافحة تفشي فيرو COVID-19.

ومن الناحية الإيجابية، ووفقاً للبيانات التي جمعها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في كانون الثاني/يناير، ساهمت زيادة إمدادات الطاقة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2018 في خفض نسبة كبيرة من المواد الملوثة التي يجري تصريفها في البحر علاوة على زيادة توافر المياه المنقولة بالأنابيب والمياه المحلاة لسكان غزة. ومن الضروري إيجاد حلول مستدامة لعجز الطاقة في غزة.

ولم يحرز أي تقدم في أثناء فترة التقرير صوب تحقيق المصالحة بين الفلسطينيين أو إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية الفلسطينية، التي لم تجر منذ عام 2006. وفي الفترة ما بين 27 شباط/فبراير و 17 آذار/مارس، استضاف الاتحاد الروسي سلسلة من المناقشات الثنائية مع ممثلي مختلف الفصائل الفلسطينية. وركزت المناقشات على ضرورة تعزيز الوحدة بين الفلسطينيين وعقد حوار شامل لتدعيم آفاق المصالحة.

وأهاب مجلس الأمن في قراره 2334 (2016) بالدول الأعضاء "أن تميز في معاملاتها ذات الصلة بين إقليم دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام 1967".

وفي 12 فبراير/شباط، أصدرت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقريرها عن الشركات التجارية التي تزاول أنشطة لها صلة بالمستوطنات القائمة في الأرض الفلسطينية المحتلة، على نحو ما طلبه مجلس حقوق الإنسان في قراره 36/31، المعتمد في 24 مارس/آذار 2016. وكما لوحظ في الفقرة 19 من التقرير، فإنه "لا يشكل إجراءً قضائياً أو شبه قضائي من أي نوع كان ولا يدعي أنه كذلك ولا أنه يحدد أي توصيف قانوني للأنشطة المذكورة أو لضلوع مؤسسات الأعمال فيها".

ودعا القرار 2334 (2016) أيضا "جميع الأطراف، في جملة أمور، إلى بذل الجهود الجماعية الرامية إلى بدء مفاوضات ذات مصداقية".

وفي 28 كانون الثاني/يناير، أصدرت الولايات المتحدة رؤيتها "من السلام إلى الازدهار" من أجل إحلال السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وكما ذكر الأمين العام في الإحاطة التي قدمها أمام مجلس الأمن في 11 شباط/فبراير، فإن موقف الأمم المتحدة في هذا الصدد قد حدَّدَته، على مر السنين، قراراتُ مجلس الأمن والجمعية العامة، التي تلتزم بها الأمانة العامة. فالأمم المتحدة تبقى ملتزمة بدعم الفلسطينيين والإسرائيليين لحل النزاع على أساس ما يتصل بهذا الموضوع من قرارات الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي والاتفاقات الثنائية وتحقيق رؤية وجود دولتين - إسرائيل وفلسطين - تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود معترف بها، على أساس خطوط ما قبل عام 1967.

وأود في الختام أن أقدم بعض الملاحظات العامة بشأن تنفيذ أحكام القرار 2334 (2016) في أثناء فترة التقرير.

(أ) لا يزال توسيع المستوطنات الإسرائيلية يشكل عقبة كأداء أمام التوصل إلى حل مجْدٍ قائم على وجود دولتين. فإنشاء المستوطنات ليس له أي جدوى قانونية وهو انتهاك صارخ للقانون الدولي، على نحو ما ينص عليه قرار مجلس الأمن 2334 (2016). ويجب وقفه فورا وبشكل كامل. ومما يدعو إلى القلق بشكل خاص احتمال توسيع المستوطنات في المنطقة E1 من الضفة الغربية المحتلة، أو في أحياء القدس الشرقية التي تعتبر حاسمة بالنسبة للوحدة الجغرافية للدولة الفلسطينية في المستقبل. فإقامة المستوطنات وتوسيعها يزيدان من ترسيخ الاحتلال ويقوضان بصورة منهجية إمكانية إقامة دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات الوحدة الجغرافية والاستمرارية، ويؤججان مشاعر الغضب والاستياء لدى السكان الفلسطينيين.

(ب) والخطوات المتخذة من جانب واحد فيها مَضرة للسلام. ففي الأشهر الأخيرة، أعرب المسؤولون الإسرائيليون مرارا عن اعتزامهم ضم المستوطنات الإسرائيلية وأجزاء أخرى من الضفة الغربية المحتلة. وإذا ما نفذت هذه الخطوات، فإنها لن تشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي فحسب، بل إنها ستقضي فعليا على إمكانية إعمال الحل القائم على وجود دولتين وتوصد الباب دون أي مفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

(ج) ويجب أن يتوقف هدم المباني الفلسطينية ومصادرتها، بما فيها المشاريع الإنسانية الممولة دوليا. فهذه الممارسة تنتهك القانون الدولي الإنساني ويجب أن تتوقف. كما يجب تعويض السكان المتضررين عما تكبدوه من أضرار تعويضا يتم حسب الأصول.

(د) وليس هناك ما يبرر العنف ضد المدنيين، ومن ضمنهم الأطفال، وأناشد جميع أعضاء المجتمع الدولي أن ينضموا إلى الأمم المتحدة في إدانة العنف بشكل لا لبس فيه والمناداة بمحاسبة جميع الجناة.

(هـ) ويحظر القانون الدولي الإنساني إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون بصورة عشوائية على المراكز السكانية المدنية، ويجب على المقاتلين الفلسطينيين أن يوقفوا هذه الممارسة فورا. ويجب على قوات الأمن الإسرائيلية أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس وألا تتعمد استخدام القوة المميتة إلا في الحالات التي يتعذر فيها مطلقا تجنبها حمايةً للأرواح، وفقاً للقانون الدولي. ويجب إجراء تحقيقات شاملة في جميع الحوادث.

(و) ولا يزال التحريض على العنف والخطاب الاستفزازي يزرعان الخوف ويعمقان مشاعر الريبة فيما بين الجانبين، مما يقوض الآمال في التوصل إلى حل سلمي. ويجب على جميع الأطراف أن تدين الهجمات إدانة صريحة عند وقوعها. ويجب إخضاع جميع الجناة للمساءلة. وما زالت أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، تشكل أيضا مصدر قلق خطير.

(ز) ورغم الهدوء الهش في غزة وما طرأ من تحسن محدود النطاق، يبقى الوضع فيها مدعاة لقلق كبير. وأكرر التأكيد على أن الحل المستدام الوحيد للتحديات المرتبطة بغزة هو حل سياسي ويقتضي اتخاذ خطوات محددة لضمان توحيد غزة والضفة الغربية المحتلة في ظل سلطة وطنية فلسطينية شرعية وحيدة، وفقا لتوصيات تقرير اللجنة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط لعام 2016. ومن غاية الأهمية أن يتم وضع حد للتعبئة القتالية التي تقوم بها حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية في غزة وللتهديد المستمر بإطلاق الصواريخ من قطاع غزة. وفي الوقت نفسه، يجب على إسرائيل، مع مراعاة شواغلها الأمنية المشروعة، أن تواصل تنفيذ تدابير إضافية لإدخال تحسينات ملموسة في حركة البضائع والأشخاص بغزة دخولا وخروجا، بهدف رفع إجراءات الإغلاق في نهاية المطاف، طبقا لأحكام قرار مجلس الأمن 1860 (2009).

(ح) ولا تزال جهود إعادة الإعمار في غزة تحرز تقدما هاما، ومن المهم توفير التمويل اللازم للمشاريع المتبقية والعمل على إنجازها. وتواصل الأمم المتحدة وشركاؤها دعم هذا الجهد وغيره من المشاريع الرامية إلى إنعاش القطاعين الصناعي والزراعي في غزة وتعزيزهما. وفي الوقت نفسه، يجب على السلطة الفلسطينية أن تبذل المزيد لدعم النظام الصحي في غزة، ولا سيما في سياق التأهب لمواجهة فيروس COVID-19، ولكن أيضا في ضوء الصعوبات العامة وحالات النقص المزمن في الأدوية التي يعاني منها النظام الصحي هناك. وأشجع الحكومة الفلسطينية والجهات المانحة على التعاون مع الأمم المتحدة في هذا الإطار.

(ط) فالجهود الرامية إلى تحسين الأوضاع في غزة لها أهمية حيوية في تدعيم الجهود الجارية التي تبذلها مصر والأمم المتحدة من أجل منع نشوب النزاعات.

(ي) ومن بواعث الأسف البالغ أنه لم يحرز أي تقدم نحو إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية الفلسطينية التي طال انتظارها. فمن الواجب أن تتاح للشعب الفلسطيني الفرصة لممارسة حقه الديمقراطي في التصويت وانتخاب قادته وممثليه. ومن منتهى الأهمية أن تستمر أيضا الجهود المهمة التي تقودها مصر من أجل تحقيق المصالحة بين الفصائل الفلسطينية. ويجب على القادة الفلسطينيين أن يتعاونوا

بشكل إيجابي مع مصر ويعكسوا اتجاه المسار السلبي ويتخذوا خطوات ملموسة لإنهاء الانقسام ويضعوا جدولا زمنيا للانتخابات.

(ك) وفي 8 آذار/مارس، احتفل فريق الأمم المتحدة القطري باليوم الدولي للمرأة واغتنم الفرصة للاعتراف بمساهمات النساء الفلسطينيات في تنمية مجتمعاتهن المحلية والاحتفال بتلك المساهمات. ويحدث ذلك بموازاة مع الجهود الجبارة التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها لدعم هيئات المجتمع المدني والحكومة من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة انسجاما مع أهداف التنمية المستدامة. ورغم التحديات المستمرة التي يطرحها الاحتلال العسكري الإسرائيلي، ما برحت المرأة الفلسطينية تهتم بقضايا السلامة والأمن وتحصيل أسباب العيش وفرص العمل وانعدام المشاركة السياسية والحصول على التعليم والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات. وسأقدم على امتداد الأشهر القادمة تقارير تتضمن تفاصيل أوفى عن جهود الأمم المتحدة لدعم البرامج التي تركز بشكل أكبر على الاعتبارات الجنسانية وتشجيع توسيع نطاق مشاركة المرأة.

(ل) وقد شكلت العناصر الصحفية لمجلس الأمن في 24 شباط/فبراير التي كررت التأكيد على دعم التوصل إلى حل تفاوضي يقوم على وجود دولتين وفقا لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي علامة مشجعة. فشكرا لكم على ذلك. وقد آن الأوان لإيجاد سبيل يدفع العملية إلى الأمام ولتقديم مقترحات تعيد الطرفين إلى إطار متفق عليه يسمح ببدء مفاوضات مجدية. فالأمم المتحدة ما فتئت تلتزم بدعم الفلسطينيين والإسرائيليين لحل النزاع على أساس ما يتصل بهذه القضية من قرارات الأمم المتحدة والاتفاقات المتعددة الأطراف وأحكام القانون الدولي، وتحقيق رؤية وجود دولتين – إسرائيل وفلسطين – تكون القدس عاصمة مشتركة لهما وتعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود معترف بها، على أساس خطوط ما قبل عام 1967.

ويبقى الوضع على أرض الواقع هشا في وقت ما فتئت المنطقة تواجه فيه هول التحديات التي يطرحها وباء فيروس COVID-19 فضلا عن التوترات الجغرافية السياسية الأوسع نطاقا. ولا يزال يتعين الشروع في مفاوضات ذات مصداقية تنهي الاحتلال وتحقق حل الدولتين عن طريق التفاوض. على أن عدم تجديد التزام الطرفين بمواصلة اتخاذ تدابير ملموسة تفضي إلى إحراز تقدم سياسي حقيقي يحملني على الخوف من أن يستمر الوضع في التدهور.

المرفق الثاني

بيانات الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2334 (2016)

ألف - بلجيكا

يؤسفنا أن ننتهي مرة أخرى إلى استخلاص أنه لم تتخذ أي خطوات ملموسة لتنفيذ القرار 2334 (2016).

والقرار 2334 (2016) جليٌّ في النص على أن سياسة الاستيطان الإسرائيلية تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي. ولذلك يجب على إسرائيل أن توقف فورا وعلى نحو كامل جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وما زلنا نشعر بالقلق العميق من الإعلانات المتصلة بإنشاء مستوطنات جديدة، ولا سيما فيما يتعلق بالقدس. لأن هذه الإعلانات لو وضعت موضع التنفيذ، فستمزق الوحدة الإقليمية والجغرافية للدولة الفلسطينية في المستقبل وستقوض مركز القدس كعاصمة مشتركة.

وما زلنا نشعر بالقلق البالغ علاوة على ذلك من الإعلانات المتعلقة بضم الضفة الغربية أو أجزاء منها والتحركات المتخذة في هذا الاتجاه. ولتسمحوا لي بأن أكرر التأكيد على أن بلجيكا لن تعترف بأي تغييرات تطرأ على حدود عام 1967 بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، غيرَ ما يتفق عليه الطرفان.

ووفقا لآخر الأرقام الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تم هدم أو مصادرة 21 مبنى ممولا من المانحين في عام 2020. وإننا ندعو إسرائيل مرة أخرى إلى وقف هذه الأنشطة وتقديم تعويضات عن الأضرار المتكبدة.

ويؤمَّل أن يؤدي نشر قاعدة بيانات مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن الشركات التجارية التي لها صلة بالمستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى تحقيق مزيد من الشفافية.

لقد شهدت فترة التقرير الماضية اندلاع أعمال عنف. ونحن ندين جميع أعمال العنف ضد المدنيين ونكرر تأكيد أهمية احترام القانون الدولي الإنساني، بما يشمل مبدأيه المتمثلين في التمييز والتناسب.

ويتعين الانصراف عن الإجراءات والإعلانات المتخذة من جانب واحد وإفساح المجال لتجديد الالتزام بحل الدولتين وبالثوابت المتفق عليها دوليا. ومن المهم أن يساعد المجتمع الدولي في تهيئة الظروف اللازمة للعودة إلى إجراء مفاوضات مجدية ومباشرة تفضي إلى حل دائم ينسجم وأحكامَ القانون الدولي ويكفل حقوقا متساوية للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء. ولن تدخر بلجيكا جهدا في هذا الصدد باعتبارها عضوا في الاتحاد الأوروبي.

واسمحوا لي في الختام أن أتطرق بإيجاز إلى آخر التطورات المتعلقة بوباء فيروس COVID-19 الذي تفشى في الآونة الأخيرة والذي من شأنه أن يزيد من استفحال الأوضاع المتسمة أصلا بالخطورة في كل من الضفة الغربية وغزة، حيث يواجه قطاع الصحة ضغطا هائلا بالفعل. ونحن نرحب بالتنسيق والتعاون بين الجانبين من أجل التصدي لهذا الوباء، كما نرحب بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة. إن وصول المساعدات الإنسانية هو أمر حاسم، وقد اتخذت خطوات من أجل تيسير دخول اللوازم والمعدات الحيوية

إلى غزة، والسماح بدخول الموظفين الطبيين إليها وتنقلهم فيها. ونأمل أن يتسنى بذل مزيد من الجهود في هذا الصدد.

وإننا نشعر بقلق عميق من العواقب المالية. فبلجيكا تسهم من جانبها في الاستجابة المحلية عن طريق مساهماتها المالية في الصندوق المشترك القطري التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ولجنة الصليب الأحمر الدولية ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

باء - الصين

هذه هي الجلسة الرابعة التي نعقدها بشأن قضية فلسطين منذ بداية هذا العام. لقد شهدنا في الأيام الأخيرة بعض التطورات الإيجابية، بما في ذلك التعاون بين إسرائيل وفلسطين في مكافحة وباء COVID-19. وفي الوقت نفسه، نشاطر المجتمع الدولي قلقه فيما يتعلق بخطط المشاريع الاستيطانية والخطاب المحرض على ضم الأراضي الفلسطينية. وأود أن ألقي الضوء على الأمور التالية:

أولا، ينبغي وقف جميع الأعمال والمبادرات الانفرادية الرامية إلى إضفاء الشرعية على المستوطنات وقفا فوريا. فقرار مجلس الأمن 2334 (2016) ينبغي أن ينفذ تنفيذا فعالا. ويجب على الأطراف المعنية أن تنهي فورا جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة وأن توقف وضع وتنفيذ خطط استيطانية جديدة. وينبغي للأطراف في الميدان الإصاخة إلى النداء الذي وجهه الأمين العام منذ أسبوع مضى والعمل بمقتضاه بالامتناع عن الأعمال العدائية والتخلي عن مشاعر الارتياب والعداء وجلب الأمل إلى الفئات الأشد ضعفا في مواجهة فيروس COVID-19.

ثانيا، ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لتحسين الظروف الاقتصادية والإنسانية للفلسطينيين واتخاذ إجراءات عاجلة لتحقيق ذلك. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكثف جهوده في دعم عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، بما في ذلك من خلال زيادة ما يقدم لها من دعم مالي والتعجيل به. ونرحب بإعلان الخطة الإنسانية العالمية لمواجهة وباء COVID-19 بحيث يتأتى للبلدان الأفقر والأضعف في العالم الاستفادة منها، بما يشمل فلسطين. وترحب الصين بتعيين السيد فيليبي لازاريني مفوضا عاما للأونروا.

ثالثاً، ينبغي بذل المزيد من الجهود لتشجيع الحوار والتفاوض والتشاور السياسي استنادا إلى "حل الدولتين" وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالقضية ومبدأ "الأرض مقابل السلام" والمبادرة العربية، من بين أسس أخرى. ونحيط علما بالاجتماع الأخير للجنة الرباعية الذي ناقش سبل العودة إلى إجراء مفاوضات مجدية لإحلال السلام تفضي إلى بلوغ هدف الدولتين. ونرحب بالجهود التي تبذلها إسرائيل وفلسطين في مكافحة فيروس COVID-19 على نحو ما يتجلى في المكالمة الهاتفية التي جرت بين الرئيس الإسرائيلي ورئيس فلسطين. ونحن نؤيد الجانبين في تعزيز التنسيق وتدعيم الثقة المتبادلة.

وتظل الصين ملتزمة التزاما وطيدا بدعم القضية العادلة للشعب الفلسطيني من أجل استعادة حقوقه الوطنية المشروعة. وسنعمل مع أعضاء المجلس من أجل التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين في موعد مبكر.

جيم – الجمهورية الدومينيكية

أود بدايةً أن أكرر التأكيد على أن أي مساهمة يقدمها هذا المجلس فيما يتعلق بالحالة الإسرائيلية – الفلسطينية يجب أن تندرج ضمن إطار الاعتراف بالحقوق المتبادلة واحترامها، بما في ذلك حق تقرير المصير والاستقلال. فهذه هي المبادئ الأساسية.

وإذ نضع ذلك في عين الاعتبار، يجب أن نكفل احترام الاتفاقات الدولية السابقة.

وفي هذا الصدد، ما زلنا نعتقد أن المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما غزة، بما في ذلك القدس الشرقية، وما يترتب على ذلك من آثار خطيرة على الشعب الفلسطيني، تخلق أجواء التوتر وانعدام الأمن، وتقوض أي إمكانية للتوصل إلى نقطة يمكن للطرفين أن يواصلا انطلاقا منها عملية المصالحة وإحلال السلام فيما بينهما.

ونكرر التأكيد على أن السبيل الوحيد للمضي قدما هو الحوار السياسي والقيادة الإيجابية التي تؤدي في نهاية المطاف إلى عودة الطرفين إلى طاولة المفاوضات.

حضرات الزميلات والزملاء، إن الوضع في غزة، على نحو ما ذكره الآخرون بالفعل، يشكل مصدر قلق بالغ بالنسبة للجمهورية الدومينيكية.

فكلنا نعلم الوضع الخطير الذي يعاني منه النظام الصحي منذ أمد طويل، ولا سيما في قطاع غزة. وقد أصبح ذلك الوضع معرضا لمزيد من الخطر في الظرف الراهن بسبب وباء COVID-19 الذي يجتاح العالم. فأمام حالات الإصابة المؤكدة بالفعل، قد نجد أنفسنا قريبا في مواجهة عواقب الإهمال والتقاعس اللذين استمرا على امتداد سنين وجعلا من هذه الحالة واحدة من الحالات الإنسانية الأخطر والأطول أمدا في العالم.

وقد حذرت منظمة الصحة العالمية بالفعل من أن النظام الصحي في غزة لا يستطيع مواجهة تفشي المرض، حيث إن المستشفيات في القطاع تنوء بالأعباء وتفتقر إلى الموارد. وستكون مواجهة هذا الوباء أمرا غاية في الصعوبة.

ولدي عدد قليل من التعليقات فيما يلي نصها:

نزكي دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار في جميع أنحاء العالم للسماح بمكافحة وباء COVID-19 على نحو تام. فما زلنا نرى عمليات القتل والجرح في أثناء الاشتباكات الناشبة في جميع أنحاء الضفة الغربية والمناطق الأخرى. وهذا الأمر هو من دواعي القلق.

ولكننا شاهدنا أيضا في تقارير مختلفة أن هناك تنسيقا وثيقا بين السلطات الصحية الإسرائيلية والفلسطينية، وهو أمر لم يسبق له مثيل. ويجب الإشادة به.

ويسرنا عظيم السرور أن نعلم أن تلك السلطات تجتمع عدة مرات في الأسبوع لتوحيد جهودها من أجل وقف تفشي الفيروس. فهذا تنبيه وتذكير بمدى القرب بين هذين البلدين ومدى الارتباط فيما بينهما. وبأن أي تفاهم بينهما لن يتأتى أبدا إلا من خلال هذه الأنواع من التنسيق.

ولذلك، فإننا نعتقد أن هذا الظرف يمكن أن يكون مدخلا لإجراء المزيد من المحادثات. فربط وقف إطلاق النار وإنهاء الأعمال العدائية، بما في ذلك عمليات الهدم- بالاستجابة الفعالة لوباء عالمي، يشكل في نظرنا فرصة فريدة.

وكما قيل من قبل، نحن ندرك أن الدعم الإنساني أو الاقتصادي مهما بلغ حجمه لا يستطيع في حد ذاته أن يسوي الخلاف بين الطرفين، ولكننا في هذا السياق نأمل أن يتمكن الإسرائيليون والفلسطينيون معا وبدعم من الأمم المتحدة، من أن يمدوا الجسور في الحيز الشاسع المتاح بينهما مع العمل في الوقت ذاته على مكافحة الوباء العالمي.

دال - إستونيا

إنه من واجب مجلس الأمن أن يبذل كل ما في وسعه لكي يتابع ويناقش التطورات الجارية في العالم على الرغم من الحالة الراهنة.

ومن الضروري، في جملة أمور أخرى، مواصلة الجلسات المنتظمة بشأن الشرق الأوسط، حيث إن التطورات غير المتصلة بوباء COVID-19 تجري على نحو متواز.

وينبغي أن يكون الهدف الأهم الذي ينبغي نُشدانه هو الإبقاء على الزخم من أجل المضي نحو السلام والامتناع عن الأعمال التي تقوضه، في ظل روح قرار مجلس الأمن 2334 (2016)

ونحث الطرفين على الشروع في المفاوضات ونرحب بالجهود المتواصلة في هذا الصدد. ومن الضروري التشديد على أن الشروع في المفاوضات لا يعني تجاهل الثوابت المتفق عليها دوليا، وأن النتيجة ينبغي أن تكون هي التوصل إلى حل يتفق عليه الطرفان بالتفاوض.

إن تعزيز إسرائيل لعملية إقامة المستوطنات في عدة مناطق في القدس الشرقية وما يحيط بها هو أمر مقلق، لا سيما في المنطقة E1. وموقفنا من النشاط الاستيطاني لا يزال كما هو، فهو نشاط غير قانوني بموجب القانون الدولي ويقوض آفاق عملية السلام.

على أن أكبر مصدر للقلق حاليا هو بطبيعة الحال خطر انتشار فيروس COVID-19 في غزة. فمن المهم أن تواصل إسرائيل وفلسطين تعاونهما فيما يتعلق بالتأهب لهذه الأزمة.

ومما يبعث على التفاؤل أن الحالة الأمنية العامة في غزة ظلت هادئة منذ شباط/فبراير، على الرغم من أن الهجوم الصاروخي الأخير الذي وقع يوم الجمعة الماضي يشير إلى استمرار عدم الاستقرار. ونحث الطرفين على الامتناع عن المزيد من أعمال العنف والتركيز على الجهود المشتركة من أجل مكافحة انتشار الفيروس.

هاء - فرنسا

بداية، أتوجه بالشكر إلى السيد ملادينوف على الإحاطة التي قدمها، وإلى الرئاسة على تنظيم الجلسة الشهرية بشأن النزاع الإسرائيلي الفلسطيني. فإنه من المهم أن يظل المجلس يجتمع بشأن المواضيع الساخنة الرئيسية.

لقد أكدت الإحاطة التي قدمها المنسق الخاص الخطرَ الذي يشكله مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على الأراضي الفلسطينية.

ففي غزة، كانت المنظومة الصحية على وشك الانهيار بالفعل قبل تفشي الجائحة. ولم يكن هناك سوى نصف الكمية الضرورية من الأدوية الأساسية التي تكفي لشهر واحد. وبديهي ألا يوجد هناك ما يلزم من المعدات الأساسية للتصدي للجائحة. ويمكن أن يؤدي انتشار الفيروس أيضا إلى زعزعة الاستقرار الاجتماعي والسياسي على نطاق أوسع، مع ما سيترتب على ذلك من عواقب على الصعيد الإقليمي.

وقد أحطنا علما بالجهود المبذولة في هذا الصدد. ونحث إسرائيل على السماح بإيصال المعدات الطبية وبإنجاز عمليات الإجلاء التي تقتضيها ظروف الطوارئ الإنسانية الحالية. كما ينبغي للسلطة الفلسطينية أن ترفع القيود التي تحول دون إيصال المعدات الطبية والأدوية إلى غزة.

وامتثالا لدعوة الأمين العام إلى هدنة إنسانية، يجب على جميع الجهات الفاعلة أن تمتنع عن القيام بأي أعمال عدائية، وأن تحافظ على وقف إطلاق النار وتكفل وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع من هم بحاجة إليها. ونحن ندين إطلاق الصواريخ على المناطق المدنية في إسرائيل، بما في ذلك تلك التي أطلقت خلال عطلة نهاية الأسبوع.

ومهما يكن، فإنه لا سبيل إلى إرساء استقرار دائم في غزة دون رفع الحصار، إلى جانب إعطاء إسرائيل ضمانات أمنية موثوقا بها، وعودة السلطة الفلسطينية إلى القطاع بعد تحقيق المصالحة الفلسطينية. وأنا ألح على إحراز تقدم على هاتين الجبهتين.

وأما الضفة الغربية، فإنه يساورنا قلق بالغ من ظروف المحتجزين الفلسطينيين، بما في ذلك ظروف المحتجزين في إسرائيل، ومن الأوضاع التي يعيشها المدنيون في المنطقة جيم والقدس الشرقية. واسمحوا لي أُذكّر هنا بمسؤوليات إسرائيل بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال وفقا لاتفاقيات جنيف. ونحن نحث السلطات الإسرائيلية على تيسير إيصال الإمدادات الإنسانية.

إن الحاجة تدعو إلى مزيد من التعاون بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وأنا أرحب هنا بقرار إسرائيل تحويل 120 مليون شيكل من الإيرادات الضريبية إلى السلطة الفلسطينية؛ ومع ذلك، يتعين على الطرفين أن يتوصلا إلى اتفاق أشمل.

ويتعين على المجتمع الدولي أن يكثف من الدعم الذي يقدمه لغزة والضفة الغربية. وأنا أرحب بالجهود المبذولة للتصدي للأزمة الناجمة عن جائحة فيروس كورونا المستجد في إطار خطة الأمم المتحدة العالمية للاستجابة الإنسانية، وبالجهود التي تبذلها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وهي جهود تمس إليها الحاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى. وأرحب بتعيين السيد لازاريني مفوضا عاما للأونروا.

وأخيرا، نكرر الإعراب عن إدانتنا لإعلان الحكومة الإسرائيلية عدة مرات في الآونة الأخيرة عزمها مواصلة أعمال الاستيطان في القدس والضفة الغربية. فإنه لا يخفى أن ذلك يهدد مقومات بقاء دولة فلسطينية في المستقبل.

وقد دعونا الحكومة الإسرائيلية، نحن وشركاؤنا الأوروبيون، إلى إعادة النظر في قراراتها، ووضع حد لجميع الأنشطة الاستيطانية، تمشيا مع التزاماتها بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال بموجب اتفاقية

جنيف وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار 2334 (2016). وندعو أيضا جميع الأطراف إلى الوفاء التام بالالتزامات الملقاة عليهم بموجب القانون الدولي.

وقد حذرنا من اتخاذ أي خطوات من جانب واحد من شأنها أن تقوض حل الدولتين وإمكانات إحلال السلام، بما في ذلك ضم أجزاء من الضفة الغربية. فإن الإقدام على أي خطوة من هذا القبيل لن يمر دون اعتراض.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أعرب عن أملي في أن تكون جائحة كوفيد-19 أيضا فرصة لتعزيز المصالحة والسلام. فإن الخطوات الانفرادية التي تُتخذ للتصدي للتحديات المشتركة لا يُكتب لها النجاح أبدا. ولذلك آمل أن نتمكن جميعا من تمهيد الطريق لاستئناف محادثات السلام في إطار المعايير المتفق عليها دوليا وحل الدولتين.

واو - ألمانيا

أولا، أود أن أعرب عن قلقي إزاء الأثر الناجم عن جائحة كوفيد-19 في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. ونحن نرحب بالتعاون الإسرائيلي الفلسطيني في مكافحة هذا التهديد المشترك الذي لا يعرف حدودا، ويعرض الإسرائيليين والفلسطينيين للخطر على حد سواء.

ونُشيد بالأمم المتحدة على ما تبذله من جهود لدعم التعاون الإسرائيلي الفلسطيني في مكافحة جائحة كوفيد-19، ولتعزيز القدرات الطبية حيثما اشتدت الحاجة إليها. ونضم صوتنا إلى صوت الأمين العام في الدعوة إلى وضع مواقف الارتياب والعداء جانبا والتركيز على الحوار والتعاون للقيام بإجراءات مشتركة في التصدي لجائحة كوفيد-19.

ويتعين علينا في ظل الظروف الحالية أن ندعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). فالوكالة تقوم بدور حاسم في سياق الجائحة الحالية، ولكنها تفتقر إلى التمويل اللازم للتعامل مع السيناريو الواقعي الذي يتوقع أن تستفحل الحالة الإنسانية الناجمة عن تفشي جائحة كوفيد -19 على نطاق واسع في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وفي غزة.

وأما بخصوص تنفيذ القرار 2334 (2016)، فإننا ما زلنا نشعر بقلق بالغ من الحالة على أرض الواقع ومن الحالة العامة للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني.

ولا تزال ألمانيا مقتنعة بأن حلا متفاوضا عليه يقوم على وجود دولتين على أساس القانون الدولي والمعايير المتفق عليها دوليا هو الحل الوحيد للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني القابل للتطبيق والذي يلبي الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية والفلسطينية، ويلبي طموحات الفلسطينيين في الدولة والسيادة، وينهي الاحتلال الذي بدأ عام 1967، ويحل كل قضايا الوضع الدائم، ويضمن المساواة في الحقوق لجميع السكان.

وللتوصل إلى حل عادل ودائم، يجب تسوية قضايا الوضع النهائي، بما في ذلك المسائل المتصلة بالحدود ووضع القدس والأمن واللاجئين، عن طريق المفاوضات المباشرة بين الطرفين.

فالإجراءات الانفرادية التي تنشئ حقائق على أرض الواقع لا تساعد على التوصل إلى حل عادل ودائم، ولا تؤدي إلى سلام وأمن دائمين.

ولذلك ندعو جميع أطراف النزاع، كما ندعو جميع أصحاب المصلحة الدوليين، إلى الامتناع عن اتخاذ أية تدابير تهدد بتقويض إمكانية التوصل إلى حل متفاوض عليه للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس قيام دولتين ووفقا للقانون الدولي والمعايير المتفق عليها دولياً.

ولا يزال الاحتلال الإسرائيلي والأنشطة الاستيطانية المستمرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 من العقبات الرئيسية التي تحول دون التوصل إلى تسوية سياسية للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني.

ونحن نؤكد من جديد موقفنا بأن أنشطة الاستيطان الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير قانونية في حكم القانون الدولي وتقوض إمكانات إنهاء الاحتلال وتحقيق حل الدولتين عن طريق التفاوض.

ونكرر دعوتنا الحكومة الإسرائيلية إلى وقف خطط بناء المستوطنات في هار حوما وجفعات حماتوس، وكذلك في المنطقة هاء-1، وإلى الامتثال للقرار 2334 (2016). وجدير بالذكر أن فصل القدس الشرقية عن الضفة الغربية من شأنه أن يقوض بشدة إمكانات قيام دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء على أرض متواصلة جغرافيا في إطار حل متفاوض عليه يقوم على وجود دولتين.

وندعو إسرائيل إلى الكف عن توسيع المستوطنات، وعن إضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية، وعن مصادرة الأراضي الفلسطينية، وعن هدم المباني المملوكة للفلسطينيين والاستيلاء عليها.

وما زلنا نشعر بقلق بالغ من تتابع التصريحات والخطط والإجراءات على أرض الواقع لضم أجزاء من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ونحن ننصح بشدة الحكومة الإسرائيلية بعدم ضم أي جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة أو "بسط السيادة الإسرائيلية" على أي جزء منها لأن ذلك سيكون انتهاكا واضحا للقانون الدولي، وستكون له تداعيات سلبية خطيرة على إمكانية التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين وعلى الجدوى من عملية السلام برمتها.

ونؤكد مرة أخرى أن ألمانيا ستواصل التمييز بين أراضي دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام 1967، وأننا لن نعترف بأي تغييرات على خطوط 4 حزيران/يونيه 1967، بما في ذلك التغييرات المتعلقة بالقدس، إلا إذا كانت تغييرات باتفاق الطرفين.

ويجب تنفيذ القرار 2334 (2016) بالكامل، ليس فيما يتعلق بالأنشطة الاستيطانية فحسب، ولكن أيضا فيما يتعلق بأعمال الإرهاب والعنف ضد المدنيين والتحريض والأعمال الاستفزازية وخطاب التهييج، فهي جميعا عقبات أمام تحقيق السلام.

وتدين ألمانيا بأشد العبارات الممكنة جميع الهجمات التي تستهدف إسرائيل، بما في ذلك عملية إطلاق صواريخ من غزة في اتجاه إسرائيل في وقت ليس بأبعد من يوم الجمعة الماضي (27 آذار/مارس).

ويجب على حماس وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية وقف إطلاق الصواريخ في اتجاه إسرائيل. فليس هناك أي مبرر لإطلاق الصواريخ في اتجاه إسرائيل أو لأي شكل آخر من أشكال الإرهاب - لا شيء يبرر ذلك في أي وقت، وبكل تأكيد لا شيء يبرره والوقت وقت أزمة عالمية.

وإذا أردنا أن نمنع استفحال التدهور في الحالة على أرض الواقع، علينا أن نجد سبلا كفيلة بإحياء العملية السياسية.

ونؤكد من جديد أننا نرى أن أي اقتراح قابل للتطبيق لإجراء مفاوضات مباشرة يجب أن يكون مقبولا من الطرفين. فقرارات المجلس السابقة تجسد كلا من القانون الدولي ومعايير التفاوض التي قبل بها الطرفان فيما سبق بينهما من مفاوضات.

ونحن نرى أن إنشاء أو إحياء شكل ما من أشكال الآليات المتعددة الأطراف، مثل المجموعة الرباعية، سيمكننا من مناقشة المقترحات التي قدمتها الولايات المتحدة في الآونة الأخيرة وأي مقترحات أخرى، ولا سيما أي مقترحات عملية إضافية يقدمها الجانب الفلسطيني.

فإن مناقشات من هذا القبيل من شأنها أن تساعد على بلوغ الهدف المشترك المتمثل في تهيئة بيئة مواتية لاستئناف مفاوضات مجدية وحقيقية بين الطرفين لتسوية جميع قضايا الوضع الدائم والتوصل عن طريق التفاوض إلى حل عادل وقابل للاستمرار يقبل به كلا الجانبين، الإسرائيليون والفلسطينيون.

زاي - إندونيسيا

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وفدكم على عقد هذه الجلسة في فترة صعبة للغاية.

ونعرب أيضا عن تقديرنا للسيد ملادينوف على تقديمه التقرير الفصلي للأمين العام عن القرار 2334 (2016)، وعلى الإحاطة التي قدمها إلى المجلس عن آخر التطورات على أرض الميدان.

وفي ضوء ذلك، أود أن أتناول النقاط التالية:

أولا، يجب وقف الضم الزاحف الذي تمارسه إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وإندونيسيا تشجب هذه الممارسة المستهجنة، لا سيما ما كان في الأسابيع الأخيرة بعد تفشي مرض كوفيد-19 في الأرض الفلسطينية المحتلة.

فحسب ما ورد في بيانات لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، قامت حكومة إسرائيل منذ 5 آذار/مارس 2020، تاريخِ اكتشاف أول سبع حالات لمصابين بالمرض في بيت لحم، بهدم 30 مبنى في الضفة الغربية يملكها الفلسطينيون.

وقد حدث ذلك في سياق إعلان إسرائيل أيضا عن خطط في الشهر الماضي لبناء أكثر من 500 17 وحدة استيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية وحولها؛ وفي سياق إقرارها في 27 شباط/فبراير خططا لإنشاء 739 1 وحدة إضافية.

ولا يخفى على أحد أن هذه الأعمال السافرة تنتهك القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرار 2334 (2016).

وعلاوة على ذلك، فهي تستغل الانشغال الدولي إزاء انتشار جائحة كوفيد-19 وتعرقل الجهود الدولية الرامية إلى التصدي للمرض.

ولذلك نحث مجلس الأمن على عدم الاستخفاف بما تفعله إسرائيل أو ترك هذه الإجراءات التي لا مبرر لها تمر دون رادع.

ثانيا، يجب مساعدة الفلسطينيين على وجه الاستعجال للتصدي لتفشي مرض كوفيد-19 في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

فبينما نواصل في هذا المجلس ممارسة الضغط على إسرائيل فيما يتعلق بعدم مشروعية ما تقوم به من أعمال في الأرض المحتلة، من الضروري أيضا أن نجد سبلا لمساعدة أشد السكان الفلسطينيين ضعفا في المنطقة على التصدي لجائحة كوفيد-19.

وفي هذا الصدد، تحث إندونيسيا المجلسَ على دعوة إسرائيل إلى وقف جميع أنشطة الاستيطان غير القانونية، بما في ذلك تدمير الممتلكات الفلسطينية، التي تتسبب في تشريد المدنيين وتعميق الأزمة الإنسانية التي يعانون منها.

ومن الواجب علينا أيضا أن نحث السلطة القائمة بالاحتلال على الوفاء بالتزاماتها القانونية للمساعدة في التصدي لجائحة كوفيد-19 في الضفة الغربية وغزة، وذلك بطرق منها ضمان الحصول دون عوائق على الإمدادات الصحية الأساسية، ورفع القيود المفروضة على حركة المرضى والعاملين في القطاع الصحي.

ويجب علينا أيضا أن نناشد المجتمع الدولي أن يقدم الدعم الإنساني العاجل والموارد إلى السكان الفلسطينيين، بما في ذلك من خلال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

ونود أيضا أن نرحب بتعيين فيليب لازاريني مفوضا عاما للأونروا.

ثالثا، لا بد من مساعدة غزة حتى تكون قادرة على مواجهة الجائحة.

فإنه يساورني قلق خاص إزاء الأثر الذي يمكن أن تتركه جائحة كوفيد-19 في غزة، حيث إن منظومة الرعاية الصحية هناك كانت في طريق الانهيار حتى قبل تفشي المرض.

والجميع يعرف أن مخزونات غزة من الأدوية الأساسية منخفضة للغاية، وأن مصادرها الطبيعية من المياه الصالحة للشرب ملوثة إلى حد بعيد، وأن شبكتها الكهربائية توفر الطاقة بمقدار محدود.

ونتيجة لذلك، إذا لم تُعالَج الحالةُ في غزة، سنرى جائحة كوفيد-19 تتفشى على نطاق واسع إلى الحد الذي يمكن أن يؤدي إلى كارثة إنسانية مدمرة.

وقبل أن أختم، أود أن أعرب عن إدانة وفدي للغارات الجوية التي شنتها إسرائيل في الآونة الأخيرة على قطاع غزة. فنحن نرفض هذا العنف وجميع أشكال العنف، ولا سيما أشكال العنف غير المتناسبة والتي تهدف إلى إطالة أمد آلام ومعاناة الفلسطينيين المغلوبين على أمرهم.

وأخيرا، أود أن أؤكد مرة أخرى موقف إندونيسيا الثابت بأن رؤية الدولتين، التي تستند إلى مختلف قرارات الأمم المتحدة، هي الحل الوحيد القابل للتطبيق للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي الذي طال أمده.

وبينما نواصل جهودنا المتضافرة لمكافحة انتشار جائحة كوفيد-19، تكرر إندونيسيا دعوتها إلى التعجيل باستئناف مفاوضات متعددة الأطراف وذات مصداقية بشأن قضية فلسطين يُسترشد فيها بالمعايير المتفق عليها دوليا.

وفي الختام، أود أيضـــا أن أطلب من الأمانة العامة أن تعمم البيان الذي أدلى به اليوم الســـيد ملادينوف على جميع أعضاء المجلس باعتباره وثيقة رسمية من وثائق المجلس.

حاء – الاتحاد الروسي

يســرنا أن نعلم باســتئناف الاتصــالات بين الفلســطينيين والإســرائيليين في ســياق مواجهة جائحة كوفيد-19. فقد كان الاتصال الهاتفي الذي أجراه الرئيس الإسرائيلي ريفلين مع نظيره الفلسطيني السيد عباس خطوة هامة. وبينما ينصـــب التركيز في التعاون حاليا على الأزمة الصـــحية، هناك مجالات كثيرة أخرى تتقاطع مع هذه المسألة وهي الآن مطروحة للنقاش. ونأمل أن يصبح هذا الحوار جزءا من تدابير بناء الثقة.

وكما أكد السيد ملادينوف، فإن العواقب المحتمل أن يخلفها انتشار المرض في قطاع غزة مصدر قلق بالغ. ونعرف اليوم أن الاتصــالات جارية في هذا الصــدد بين الفلســطينيين والإســرائيليين والمصــريين بمساعدة من الأمم المتحدة. وإن عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) والدعم الذي تلقاه من المجتمع الدولي هما اليوم أكثر أهمية من أي وقت مضـــى. وبطبيعة الحال، تُعد سلامة موظفي الأونروا من الأولويات أيضا.

وبسبب الوضع الراهن، تثار أسئلة كثيرة بشأن الانتخابات الفلسطينية. بل الإسرائيليون أنفسهم لديهم مشاكل تتعلق بتشكيل الحكومة.

إننا نمر بفترة زمنية صعبة في عملية السلام في الشرق الأوسط، تزيدها جائحةُ كوفيد-19 تعقيدا على تعقيد. ومع ذلك لم يتغير نهجنا الأساسي. فروسيا تؤيد العمل من أجل التوصل إلى حل عادل للقضية الفلســطينية وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصــلة ومبادئ مدريد ومبادرة الســلام العربية، وهي جميعا توفر المرجعية لإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة ومتصلة الأراضي ضمن حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

وقد شاركت روسيا في 26 آذار/مارس في مداولة عن بُعد بين المبعوثين الخاصين لدى المجموعة الرباعية للوسطاء الدوليين المعنية بالشرق الأوسط. وأجرى المشاركون مناقشة متعمقة بشأن عدم إحراز أي تقدم في الوقت الراهن في التسـوية الفلسـطينية الإسـرائيلية وبشـأن الجهود الرامية إلى احتواء انتشـار جائحة كوفيد-19. واتفقوا على أهمية تنشـــيط عمل المجموعة الرباعية، وعلى عقد المداولة البُعدية المقبلة في وقت قريب.

وقد سـمعنا في الجلسـات الأخيرة لمجلس الأمن من الفلسـطينيين ومن الإسـرائيليين أنهم مسـتعدون للدخول في مفاوضــات. وينبغي أن نســمع من الطرفين تصــورهما لمعايير هذه المفاوضــات. ونحن نؤكد من جديد أهمية استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية. وكما ذكر السيد ملادينوف، عقدنا سلسلة من المشاورات مع الفصائل الفلسطينية بشأن هذه المسألة.

ومن المؤســـف أن التقارير الواردة من أرض الميدان تشـــير إلى أنه حتى تفشـــي فيروس كورونا لم يغير من خطط مواصــلة النشــاط الاســتيطاني وهدم الأملاك العقارية الفلســطينية. ولا تتوقف الاشــتباكات التي تخلف خســائر بشــرية. ونحن نرى أنه من المهم ألا يقوم الطرفان بأعمال اســتفزازية وخطوات انفرادية، ولا سيما في هذه الظرفية.

طاء - سانت فنسنت وجزر غرينادين

إننا نعقد اليوم هذه الجلسة في خضم يمٍّ متلاطم من التحديات العالمية. فأسوأ جائحة يشهدها العالم منذ أكثر من قرن لا تزال تعصف بنا جميعا، بينما الزحف البطيء لأزمة المناخ يضع كل بلد من بلداننا أمام أفق يخيم عليه المجهول. وتضم سانت فنسنت وجزر غرينادين صوتها إلى صوت الأمين العام في المناداة بوقف فوري شامل لإطلاق النار في جميع أنحاء العالم. فإنه يجب علينا اليوم وأكثر من أي وقت مضى أن نقف صفا واحدا لمحاربة الحشود غير المرئية لهؤلاء الأعداء المتربصين عند كل باب.

ونلاحظ بقلق تزايد عدد حالات الإصابة بمرض كوفيد-19 المكتشفة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي الوقت نفسه، نرحب بالاتصال الذي جرى في الآونة الأخيرة بين القيادتين الإسرائيلية والفلسطينية لتنسيق الجهود الرامية إلى مكافحة الفيروس. ونرحب أيضا بالاجتماع الأخير بين المبعوث الخاص للأمم المتحدة، نيكولاي ملادينوف، والمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط لمناقشة آفاق مفاوضات السلام والحالة الراهنة في ضوء تفشي جائحة كوفيد-19.

وتشجع سانت فنسنت وجزر غرينادين المجتمع الدولي على دعم الجهود التي تبذلها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) للتعامل مع جائحة كوفيد-19 في صفوف اللاجئين الفلسطينيين، بما في ذلك عن طريق تقديم مساهمات استجابة للنداء العاجل.

وفي خضم هذه الجائحة العالمية، يساورنا القلق من استمرار الاستيطان الإسرائيلي في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. ونكرر مرة أخرى أن ضم الأراضي الفلسطينية ينسف إمكانية التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين ويشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي.

فالمادة 56 من اتفاقية جنيف الرابعة تنص على أنه ''من واجب دولة الاحتلال أن تعمل، بمعاونة السلطات الوطنية والمحلية، على ضمان وصيانة المنشآت والخدمات الطبية والمستشفيات، وكذلك الصحة العامة والشروط الصحية في الأرض المحتلة''. وفي هذا السياق، ندعو إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إلى كفالة استخدام جميع الوسائل الوقائية اللازمة المتاحة لها لمكافحة تفشي مرض كوفيد-19.

والواقع أن مكافحة هذا الفيروس هي من أشد التحديات إلحاحا التي تواجهنا اليوم جميعا. وينبغي أن نقف موحَّدين في مجابهة هذا التحدي. وسانت فنسنت وجزر غرينادين تؤكد من جديد التزامها بالتحالف الدولي في هذا الصدد.

ياء - جنوب أفريقيا

أود أن أشكر المنسق الخاص نيكولاي ملادينوف على إحاطته المفيدة، والمثيرة للقلق في الوقت نفسه، بشأن الحالة في فلسطين، ولا سيما فيما يتعلق بالنشاط الاستيطاني المتواصل في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وموقف جنوب أفريقيا بشأن فلسطين معروف جيدا، ولا حاجة بي إلى تكراره اليوم، ولكن سأركز ملاحظاتي على السبب الذي جعلنا جميعا نجتمع اليوم؛ ألا وهو النشاط الاستيطاني المتواصل في الأرض الفلسطينية المحتلة.

المستوطنات/ضم الأراضي

إن جنوب أفريقيا يساورها قلق بالغ من تمادي الحكومة الإسرائيلية في لهجة الاستيطان وضم الأراضي. فهذه التصرفات السلبية والتصريحات الإسرائيلية بخصوص ضم جزء كبير من الضفة الغربية وغور الأردن لا تجدي نفعا في دفع عملية السلام إلى الأمام، بل كل ما تفعله هو المباعدة بين المواقف وتوسيع الشقة بين الناس.

ومن واجب وفدي مرة أخرى أن يكرر التأكيد على أن التوسيع المتواصل للمستوطنات ينتهك القانون الدولي، ويتعارض مع قرارات هذا المجلس، ويقوض إمكانات إحلال السلام. وجنوب أفريقيا منشغلة أيما انشغال بالإعلان عن خطط لبناء 500 3 وحدة في المنطقة هاء-1 (بين مستعمرة معاليه أدوميم والقدس)، وهو ما من شأنه أن يضع عقبة كأداء أمام إمكانية التوصل إلى حل يقوم على وجود دولتين. ويجب التوقف عن إصدار هذه الإعلانات وعن جميع الأنشطة الاستيطانية.

ونحن ندعو جميع أعضاء المجلس والدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى التنفيذ الكامل لجميع أحكام القرار 2334 (2016)، تمشيا مع الالتزامات الملقاة عليها بموجب ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن. ويشمل ذلك التقارير الخطية المقدمة من الأمين العام عن تنفيذ القرار 2334 (2016). ونحن نتطلع إلى التوصل بالتقرير الخطي الذي استند إليه المنسق الخاص في الإحاطة التي قدمها اليوم تمشيا مع الممارسة التي دأب عليها المجلس في الآونة الأخيرة.

إن جميع قرارات المجلس، سواء اتُّخذت بالإجماع أم لا، يجب أن تُنفذ بلا تفريق. فنحن لا نملك أن نختار من قرارات مجلس الأمن ما يُنفذ وما لا يُنفذ. وعلى نفس المنوال، فإن الانتهاكات السافرة لقرارات المجلس، كما هو الحال بالنسبة للنشاط الاستيطاني المتواصل في الأرض الفلسطينية المحتلة، تؤدي عادة إلى فرض تدابير أكثر صرامة على الطرف المسؤول عن تلك الانتهاكات.

ولا تزال جنوب أفريقيا تشعر بالقلق من انتهاكات حقوق الإنسان المتواصلة في الأرض المحتلة، وهي تشدد على أن هذه الانتهاكات لا ثمرة لها سوى تعميق مشاعر الكراهية بين فلسطين وإسرائيل، الأمر الذي يسبب المزيد من الانقسامات. ولا بد هنا من إدانة ما يُمارس من قتل وجرح على الفلسطينيين الذين يحتجون على الأعمال الإسرائيلية غير القانونية. ونحن منزعجون لوفاة شاب فلسطيني آخر في وقت سابق من هذا الشهر، وما كان له من جريمة سوى التظاهر احتجاجا على الاحتلال الجائر.

جائحة كوفيد-19

في هذه الفترة التي تشهد تفشي جائحة كوفيد-19، وبينما توجد أمم كثيرة في حالة إغلاق أو عزل ذاتي أو حجر صحي، يتعين علينا أن نفكر جيدا في آثار هذه الأزمة الصحية على الشعب الفلسطيني. ففي هذا الوقت الذي يُطلب فيه من ملايين الناس أن يلزموا بيوتهم، يكون نصيب بعض الفلسطينيين أن تُهدم بيوتهم. هذا أمر مرفوض ويجب إدانته.

لقد شاهدنا تقارير عن أولى الحالات المؤكدة إصابتها بمرض كوفيد-19 في غزة. ففي بقعة حيث منظومة الرعاية الصحية ضعيفة، وحيث تُفرض قيود على حركة السلع، بما في ذلك اللوازم والمعدات الطبية، وحيث يعيش الناس متزاحمين، ليس لنا إلا أن نتوقع أن يرتفع عدد حالات الإصابة المؤكدة. ونحن ندعو الأطراف المعنية إلى العمل على إتاحة المعدات اللازمة لمكافحة هذه الجائحة واحتوائها لجميع من

يحتاجون إليها. وينبغي للجهات المانحة الدولية أن تبذل قصارى جهدها أيضا لمساعدة الفلسطينيين في التصدي للجائحة.

وندعو في هذا الصدد حكومة إسرائيل إلى الوفاء بمسؤولياتها، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، برفع الحصار المفروض على حركة السلع والأشخاص في اتجاه غزة.

وبالإضافة إلى ذلك، تدعو جنوب أفريقيا الدول الأعضاء والمجتمع الدولي إلى دعم الجهود التي تبذلها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لتقديم المساعدة الإنسانية إلى اللاجئين الفلسطينيين، لا سيما في هذه الأوقات المحفوفة بالمجهول. ونود أيضا أن ننتهز هذه الفرصة لنهنئ السيد لازاريني على تعيينه مفوضا عاما للأونروا، ولنتمنى له التوفيق في مهامه على رأس المنظمة.

كاف – تونس

يطيب لي بداية أن أعرب عن تقديرنا للسيد ملادينوف على جهوده الدؤوبة، ولا سيما في هذه الظروف الصعبة، وأن أشكره على إحاطته الشاملة.

ومما يؤسف له أن الحالة على أرض الواقع لا تزال تتدهور، وكما ذُكر في إحاطة السيد ملادينوف، توسعت المستوطنات كثيرا وتسارعت عملية هدم المنازل، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني ولقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وهذه السياسات غير القانونية والأنشطة غير المشروعة تشكل تهديدا خطيرا لإمكانية التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين، وقد أدت إلى زيادة التوترات في الأرض الفلسطينية المحتلة وخارجها.

وعلاوة على ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يحث إسرائيل على التقيد بالالتزامات الملقاة عليها بموجب القانون الدولي، وعلى الامتناع عن أي محاولات لتنفيذ مخططاتها القديمة الرامية إلى ضم الأرض الفلسطينية بحكم الواقع، مرتكبة بذلك انتهاكا خطيرا للقانون الدولي، ومتمادية في تمزيق الأرض الفلسطينية. وقد حذر الأمين العام من أن هذه الخطوات، إن هي نُفذت، "يمكن أن يكون لها أثر مدمر في إمكانية إحياء المفاوضات والسلام الإقليمي، وأن تقوض بشدة في الوقت نفسه إمكانية تحقيق حل الدولتين".

وإن تونس يساورها قلق بالغ من تدهور الحالة الإنسانية، لا سيما في غزة، ومن عدم اتخاذ خطوات تُذكر بهدف وضع حد لمعاناة من يعيشون هناك. فحالة الصحة العامة محفوفة بالمخاطر نتيجة لتدمير المستشفيات ونقص الأدوية والمعدات الطبية. ولذلك من اللازم أن يواصل المجتمع الدولي تقديم المساعدة الإنسانية الحيوية إلى الشعب الفلسطيني، لا سيما في هذه المرحلة الحرجة، وذلك لتعزيز قدرة الفلسطينيين على التصدي لجائحة كوفيد-19. ومن الأهمية بمكان أيضا السماح بمرور الإغاثة الإنسانية وتيسير وصولها إلى المدنيين المحتاجين بسرعة ودون عوائق. ونحن نصر أيضا على ضرورة تقديم دعم مستمر لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، حيث إن الوكالة لا تزال تواجه صعوبات مالية جمة، بما في ذلك صعوبات تمويل الاستجابة الفورية لجائحة كوفيد-19.

وفي الختام، تجدد تونس التزامها بالحفاظ على دعمها الثابت والمبدئي للقضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتجزئة، وغير القابلة للتصرف، وغير الخاضعة لعامل الزمن. ونشدد على تمسكنا بالسلام كخيار استراتيجي، ونؤكد من جديد دعمنا لأي جهود بناءة لإحياء عملية السلام على أساس

القرارات الدولية، ومرجعية مدريد، ومبادرة السلام العربية، والحل القائم على وجود دولتين بوصفها الطريق الوحيد لتحقيق سلام دائم وشامل وعادل؛ سلام يضع حدا للاحتلال ويؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على أساس حدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

لام – فييت نام

أود أن أتوجه بالشكر للسيد ملادينوف، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على الإحاطة القيمة التي أدلى بها. وأود أن أتناول النقاط التالية:

أولا، يساورنا قلق بالغ من الحالة الأليمة والهشة السائدة في غزة. فالناس الذين يعيشون في ظل المعاناة في غزة وفي غيرها من الأراضي الفلسطينية المحتلة مهددون بخطر تفشي جائحة فيروس كورونا. ونأمل ألا يتفشى الوباء، ولكن من الجيد الاستعداد للأسوأ، خاصة أننا نعلم جميعا أن نظام الخدمات الصحية في غزة يوجد في حالة انهيار في ظل سنوات مديدة من الحصار. وفي ظل الظروف الراهنة، يتعين على الأطراف المعنية أن تمتنع عن جميع أعمال الاستفزاز أو العنف، وأن تتخذ فورا التدابير اللازمة لحماية المدنيين. ونحن نشيد بما تقوم به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) من أعمال في أرض الميدان، ونؤيدها تأييدا كاملا.

ثانياً، لاحظنا بانزعاج كبير أن الحكومة الإسرائيلية تعلن عن خطط لبناء مستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية. فهذه الخطوات الأحادية الجانب على أرض الواقع لا تزال تقوض إمكانات التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين. وفي الوقت نفسه، لا يزال احتمال ضم أراض في الضفة الغربية مسألة تثير قلقا بالغا، ومن شأن ذلك أن يغلق الباب أمام المفاوضات.

ثالثا، ثمة حاجة ملحة إلى استئناف المباحثات والمفاوضات من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع. ونحن نحث الأطراف المعنية على بذل المزيد من الجهود، وندعو إلى تكثيف الجهود وأنشطة الدعم الدبلوماسية على الصعيدين الدولي والإقليمي من أجل تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط على أساس المعايير المتفق عليها دوليا، بما في ذلك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ونود أيضا أن نرى تقدما في مبادرات السلام الأخرى نحو تحقيق هذا الهدف. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري لجهود الوساطة التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة ومنسقه الخاص وبلدان المنطقة.

وأخيرا، تؤكد فييت نام من جديد موقفها بأن السلام الدائم والعادل في المنطقة لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال تحقيق رؤية دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، على أساس حدود ما قبل عام 1967، وبالقدس عاصمة لكلتا الدولتين.

ميم – الولايات المتحدة الأمريكية

شكراً لك السيد الرئيس، وشكراً لك السيد ملادينوف على الإحاطة التي قدمتها. كما هو الحال دائما، ولا سيما في ظل هذه الظروف الصعبة، فإننا ممتنون للجهود المتواصلة التي يبذلها فريقكم لمعالجة النزاع الذي طال أمده معالجة عادلة.

وأفهم أنه في البيئة الراهنة، يبقى جزء كبير من اهتمامنا منصبا بحق على التقليل إلى أدنى حد ممكن من وقع جائحة كوفيد-19 على المجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم. كما أننا ندرك أن هذا

ليس الوقت المناسب لإجراء مناقشة معقدة للتفاصيل الدقيقة لرؤية إدارة ترامب للسلام. وستكون لنا مناسبة أخرى نبحث فيها هذه الأمور الهامة، فضلا عن موضوع السبل الممكنة لضمان مستقبل ينعم فيه جميع الإسرائيليين والفلسطينيين بالكرامة والرخاء.

ومع أن كلمتي ستكون اليوم مقتضبة، أود أن ألقي الضوء على التفاعل الحاصل في الآونة الأخيرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وهو أمر بناء ومشجع، وينمُّ، في حدوده الضيقة، عن قوة الحوار – نوع الحوار الذي كنا جميعا نحث الطرفين على الانخراط فيه منذ عدة أشهر.

وقد رأينا في الأيام الأخيرة تنسيقا وثيقا بين السلطات الإسرائيلية والفلسطينية وهي تسعى إلى منع وقوع ضرر واسع النطاق من تفشي وباء كوفيد-19 بين الناس. ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يقوم ممثلون من وزارتي الصحة الإسرائيلية والفلسطينية بالتنسيق بانتظام للتخفيف من انتشار فيروس كورونا ومن تأثيره. ويجتمع الطرفان بانتظام للتباحث بشأن التطورات الأخيرة؛ ويتبادلان أفضل الممارسات للمساعدة في جهود كل جانب في الحفاظ على سلامة أُناسه وصحتهم.

فهذا النوع من الحوار، وإن كان مجرد مثال واحد، هو نموذج للتآزر والتعاون. إنه دليل ملموس على الخير الذي يتحقق – والأرواح البشرية التي يمكن إنقاذها حقيقة – عندما يأتي القادة إلى الطاولة لمجرد تبادل الحديث – ليعترف كل طرف بكرامة الآخر، وللقيام بالعمل الشاق الذي يقتضيه رسم الطريق لمستقبل أكثر أماناً وصحة وازدهاراً.

فعندما يمر هذا الوباء، عندما نفلت من قبضته – وأنا موقن أننا سنفلت – سيتمكن كل عضو في هذا المجلس من الإشارة إلى التعاون الذي نشهده الآن والقول إن الحوار بين الإسرائيليين والفلسطينيين ممكن. سيكون بوسعنا أن نقول إن التوصل إلى حلول تعود بالنفع المشترك أمر ممكن.

أريد من كل واحد أن يسجل ما رأيناه في الأيام الأخيرة، وأن يتذكره. لأنه عندما تصبح جائحة كوفيد-19 من الماضي، لن تكون الحاجة إلى الحوار بين الإسرائيليين والفلسطينيين بأقل مما كانت من قبل. وسيكون للمجلس دور هام يؤديه في تذكير كلا الجانبين بأن الحوار هو الذي عبر بهما إلى الضفة الأخرى لما كان الوقت وقت ضائقة.

وما زلنا نعتقد أن السلام الشامل والدائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين يوجد في المتناول، ونحن ملتزمون بتكثيف جهودنا إلى أن يصبح ذلك المستقبل في أيديهم بأمان.